جيوبوليتيك الأمن الوطني العراقي
(دراسة في التحديات)

د. قاسم محمد عبد (*)

تعد الخصائص الجيوبولتيكية من ابرز العوامل المؤثرة في منظومة الأمن الوطني للدولة، لذا سعى العديد من الباحثين الجغرافيين والاستراتيجيين إلى ايجاد نظريات لتفسير دور الدولة ،ورسم استراتيجيتها المقبلة ،من خلال بحثهم في اثر الخصائص الجيوبولتيكية ،على حياة الدولة السياسية وعلاقاتها الخارجية ووظائفها الأمنية، وقد أعطت هذه الأفكار مكانة متميزة للخصائص الجيوبولتيكية ،باعتبارها السبب الأساس والحتمي وراء أنماط السلوك السياسي الداخلي والخارجي للدولة ،بمعنى أنها أكدت على اثر ألحتم (الجبرية) الجغرافية في تأدية الدولة لوظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وبذلك صار للعامل الجغرافي مكانة متميزة في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار في الدولة، لأن الواقع الجغرافي للدولة ،يترتب عليه في كثير من الأحيان مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، وهذه العوامل (الطبيعية والبشرية) تزداد وطئتها على الدولة عندما تتفاعل مع متغيرات (سلبية) داخلية وخارجية خاصة في أوقات الأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية ذات بعد داخلي، ولذلك تبرز أهمية الخصائص الجيوبولتيكية في الإدراك الاستراتيجي للدولة، بسبب العلاقة المصيرية مابين الخصائص الجيوبولتيكية وقوة الدولة (سلبا أو إيجابا، وزنا أو انحداراً)، لان قوة الدولة تنبع من متغيرين، الأول خارج إرادة الإنسان وهو ما يتعلق بالعامل الجغرافي (جبرية الجغرافية)، والثاني من صنع الإنسان وهو ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والإمكانات العسكرية والتي هي نتاج لتفاعل الإنسان مع الأرض.

إضافة إلى ذلك فالخصائص الجيوبولتيكية تؤثر على بناء القوات المسلحة للدولة، وسوقها العسكري وأمنها الشامل، فهناك اختلاف كبير في أسلوب كل دولة في بناء قواتها

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين

العسكرية، وإيجاد التوازن في هذا البناء، ولابد إن يكون لكل أسلوب مغزى ومدلول يوضح ارتباط سوقها العسكري لهذا البناء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحدد هذا الأسلوب مبادئ إيجاد توازن سوقي للدولة وجوارها من الدول، باعتبار إن بناء القوات الأمنية للدولة هي سبيلها لإدارة صراعها المسلح طبقاً لمناهجها وسياساتها ،وهذا البناء يخضع لعوامل حيوية نابعة من حقائق التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، وهنا تدخل الخصائص الجيوبولتيكية كأساس لدراسة وتحليل ميزان القوى على المسرح الإقليمي والدولي وفي مناطق النزاع وأهداف تلك القوى ومدى احتمال تدخلها لمعاونة الإطراف المتصارعة وحساب ردود فعلها على العالم وتطور مجريات الإحداث فيما بعد، وقدرة وإمكانية الدولة الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة هذه الصراعات في المستقبل.

أولا:مشكلة الدراسة : تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها (تتأثر منظومة الأمن الوطني بالمقومات الجيوبوليتيكية للدولة (وزنا وانحدارا) ،وإذ كانت المقومات الجيوبوليتيكية تمثل حصيلة تفاعل مقومات قوة الدولة باعتبارها دالة الأمن ،فان بناء منظومة الأمن الوطني العراقي قد تأثرت بالعديد من التحديات كان أبرزها التحديات الجيوبوليتكية).

ثانيا :فرضية الدراسة: تهدف الدراسة إلى اثبات فرضية مفادها (إن التقويم الجيوبولتيكي لأي دولة يعتمد على دراسة جملة من العوامل ذات طبيعة مختلفة ،فقسم منها هي عوامل طبيعية والأخرى عوامل بشرية وأخرى عوامل اقتصادية، وعلى ضوء ودراسة و تحليل هذه العوامل يمكن التعرف على نواحي القوة والضعف في الدولة ،إضافة إلى فهم فلسفتها السياسية وإمكاناتها العسكرية واستراتيجتها العسكرية التي تسعى لتنفيذها).وهذا ما سيتم اعتماده في تقويم العوامل الجيوبولتيكية للعراق ،مستهدفين التوصل إلى مقومات القوة والضعف الجيوبولتيكي للعراق ،من خلال اختيار بعض التحديات ذات الأثر الواضح في قوة الدولة وضعفها .

ثالثا:هدف الدراسة : تحليل التحديات الجيوبوليتيكية ذات البعد الامني للعراق ،وتوضيح تأثيرها على الأمن الوطني للتوصل إلى وضع إطار شامل لتقويم مكامن القوة والضعف فيها ، وبما يساعد على تعزيز الأمن الوطني وتامين مصالح العراق الحيوية .

رابعا:منهجية الدراسة: لقد كان عماد هذه الدراسة المنهج التحليلي بصورة رئيسة ،مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من اجل دعم التحليل والنتائج المنطقية ،بالشكل الذي يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع والخروج منها باستنتاجات ومقترحات قد تسهم في إعانة صانع القرار الاستراتيجي في العراق.

خامسا :هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة إلى ستة محاور رئيسة تناولت ابرز التحديات الجيوبوليتيكية التي تواجه منظومة الأمن الوطني العراقي ،وهي تحديات الموقع الاستراتيجي للعراق ،وتحديات الموقع البحري للعراق ،فضلاً عن تحديات موقع الجوار الجغرافي للعراق،والتحديات الناجمة من شكل الدولة، وتحديات إدارة الأمن بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في المناطق (المتنازع عليها)،بالإضافة إلى ذلك سنتناول ظاهرة الفراغ السكاني في البادية الغربية ،وأثرها في الأمن الوطني العراقي، فضلا عن خاتمة أوجزنا فيها ابرز ما توصلت إليه الدراسة.

The Geopolitics Iraq's National Security (Study in Challenges)

The geopolitical distinctiveness considered as the mast prominent elements that affect state's national security system. Many geographic and strategic researchers endeavor to work out theories to illustrate state's role in formulating future strategy throughout studying geopolitical distinctiveness impact up on state's extended, function, in addition to geopolitics upon the process of building armed forces, and formulation military strategy, and generic security, for there are huge discrepancies in state's courses in building military might and achieving balance in this process.

The geopolitical evolution of any state based on studying several deferent nature elements, same of these elements are natural, others are human, and others are economics, the realization of state's strong and faceable aspects is contingent in the light of studying and analyzing these elements, besides understanding state's political philosophy, and it's military power, and the creating pursue putting in to effect.

This vision will be used to evaluate Iraq's geopolitical elements so as to strive for attaining feeble and strong aspects through poking out certain challenges evidently affect Iraqi state strong and feeble points.

أولا: تحديات الموقع الاستراتيجي للعراق

يقصد بالموقع الاستراتيجي ، الموقع الذي يتيح للقوى التي تسيطر عليه مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية في وقت السلم والحرب على حد سواء، وللموقع الاستراتيجي أهمية

كبيرة بالنسبة إلى امن الدولة واقتصادها وعلاقاتها الخارجية، ففي وقت السلم يكون بوتقة للتفاعل الحضاري والفكري بين الشعوب، لأنه غالباً ما يكون عقدة المواصلات ،إما في وقت الحرب فان السيطرة على المواقع الإستراتيجية تحسم نتيجة المعارك العسكرية[1].

وان الموقع الاستراتيجي هو سلاح ذو حدين ،إذ يمكن للدولة إن تستثمره بما يحقق لها المزيد من القوة والحضور الإقليمي والدولي ،أو على العكس من ذلك، قد يكون للموقع الاستراتيجي أثار سلبية ،إذ يصبح منطقة تجاذب وصراع وبيئة خصبة للاستثمار السياسي الخارجي للدول العظمى ،والذي غالبا ما يكون على حساب قوة الدولة ومصالح شعبها، وكل ذلك يعتمد على طبيعة وشكل النظام السياسي للدولة ،لأنه معني بالدرجة الأولى بتوظيف العناصر المادية والمعنوية والبشرية لخدمة الدولة وأهدافها[2].

يقع العراق في نصف الكرة الشمالي في إطار مكاني ينحصر بين دائرتي عرض (29.5) شمالاً و(37.22) شمالا إما موقعه بالنسبة لخطوط الطول فانه ينحصر بين خطي (38.45) شرقا و (48.45) شرقا ،إما موقعه بالنسبة للمسطحات المائية فانه نظريا يتوسط خمسة بحار تتمثل ببحر قزوين في الشمال الشرقي ،والبحر الأسود في الشمال، والبحر المتوسط في الغرب ،والبحر الأحمر في الجنوب الغربي ،والخليج العربي والبحر العربي في الجنوب، إلا إن أهمية تلك البحار إما إن تكون معدومة بسبب البعد الجغرافي أو وجود الحواجز الصحراوية كالبحر الأحمر قزوين والأسود ، إلا إن تأثير البحر المتوسط يظهر جليا من خلال انفتاحه من دون عوائق ، إما الخليج العربي فانه يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق[3].

إما بالنسبة لموقع العراق الاستراتيجي ،فقد وصفه المختصون في الشؤون الإستراتيجية بأنه غاية في الأهمية، كونه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يربط قارات العالم القديم ويوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وقد برزت هذه الأهمية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية[4]، فضلاً عن الحرب الباردة، والخارطة (1) و(2) توضح أهمية الموقع الجغرافي للعراق، كما تبرز الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق الجغرافي، كونه يقع على اقصر الطرق الجوية التي تربط غرب أوربا وجنوبها بجنوب شرق أسيا، وتعد بغداد مركزاً مهما لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط، وما سكة حديد بغداد برلين إلا شاهداً على ذلك[5]، وكما مبين في الخارطة رقم (3).

إما بالنسبة لموقع العراق من نظريات السيطرة الإستراتيجية ، فهو حسب نظرية ماكندر (قلب الأرض) يعد جزء من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي، وعندما قسم ماكندر العالم إلى ثلاث مناطق إستراتيجية رئيسة هي القلب الروسي والهلالين الداخلي الخارجي، فان العراق يقع ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بالقلب الاوراسي الذي يشمل جميع قارة أوربا وأجزاء من قارة أسيا، وكان العراق ولا زال بشكل عام أكثر مناطق الهلال الداخلي تنافساً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا حالياً)، وما الإحداث الدائرة في المنطقة كالصراع في سوريا إلا شاهداً على ذلك[6].

إما فيما يخص نظرية سبايكمان فان العراق يقع ضمن الإطار الأرضي ذي الأهمية الإستراتيجية والذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي، وحسب نظرية القوة الجوية لـ (دوهيه ـ سفرسكي) فان العراق يقع ضمن منطقة المصير، وهو من أهم المناطق الإستراتيجية حسب النظرية، إذ إن السيطرة عليها تعني السيطرة على مناطق العالم الأخرى، وإحداث اليوم أعادت هذه النظرية إلى الحياة إذ نجد إن الصراع الدائر في الشرق الأوسط جزءاً منه صراعاً للسيطرة على الجو[7]، إذ نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تتنافس على السيطرة الجوية وخاصة في سوريا.

موقع العر ر قزوين

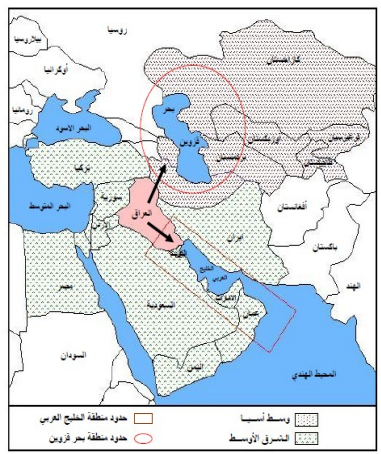

من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1- زيد علي حسين،المرتكزات الجغرافية للإستراتيجية الأمريكية في العراق،أطروحة دكتوراه ،كلية التربية للبنات ،جامعة الكوفة ،**2014**، ص **54**.

2- دياري صالح مجيد ،التنافس الدولي على مسارات نقل النفط من بحر قزوين،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،ابوظبي ،**2010**،ص **24**.

خارطة (2)

العراق محور السيطرة على المربع الاستراتيجي في الشرق الأوسط

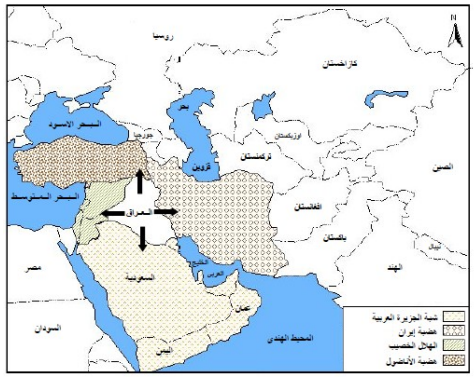

من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1 –ظلال جواد كاظم ،الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ،أطروحة دكتوراه ،كلية التربية للبنات ،جامعة ا

2–سيار الجميل والدراسات الإس ،مركز الإمارات للبحوث

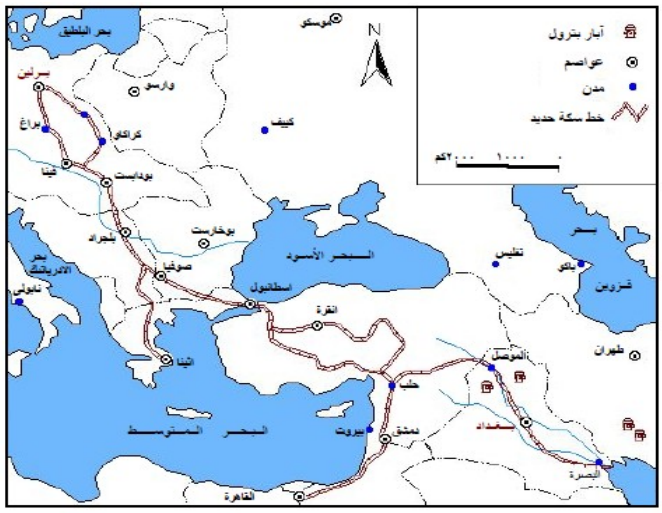

من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1-روبرت د.كابلان ،انتقام الجغرافية مالذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير ،ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي ،سلسة عالم المعرفة(420)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،2015،ص 228.

2- سيار الجميل ،الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الإستراتيجية،في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ،ط 1،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،أبو ظبي ،2006،ص 29

وفي نهاية القرن العشرين جاء بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق) بنظرية جديدة أعاد فيها حيوية الأفكار التي جاءت بها نظرية ماكندر في مؤلفه (رقعة الشطرنج الكبرى)، والافتراض الذي انطلق منه ،هو إن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم تبقى غير مكتملة ما لم تعزز سيطرتها على منطقة اوراسيا كونها القارة الأكبر في العالم، وان إخضاع اوراسيا يعني إخضاع القوى الكبرى المنافسة كروسيا والصين، وبهذا فان الماكندرية الجديدة أعادت الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق لكونه جزءاً مهماً من رقعة الشطرنج الكبرى[8].

ولهذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية موقع العراق في قدرته على تحديد الاستراتيجيات الدولية للقوى المنافسة، إذ عند حدوده الشمالية تنتهي الحافات الأمامية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي حدوده الجنوبية يتداخل مع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن موقعه المركزي في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حالة من الصراع السياسي والاستراتيجي بين الدول الإقليمية مثل تركيا وإيران، وتتضح الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق من خلال ما يؤكده صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،

وبهذا الصدد يرى رايدل (المساعد الخاص للرئيس الأمريكي بيل كلينتون) إن الأسباب التي تجعل العراق مهما إلى هذا الحد للولايات المتحدة الأمريكية هو موقعه الاستراتيجي، إذ يقع على حدود إيران وتركيا وسوريا والأردن والسعودية والكويت[9]، وبهذا الصدد يقول (زلماي خليل زاد) سفير الولايات المتحدة السابق في العراق "العراق بموقعه الاستراتيجي في نقطة التقاء ثلاث قارات يشكل هدفاً كبيراً، وجائزة ثمينة لا تعوض للقوى العظمى الطامعة ،فضلا عن ذلك فانه يشكل مساحة فاصلة بين سوريا وإيران التي تهدف الولايات المتحدة إلى إحداث تغيير فيهما ،والخلاصة إن الحرب على العراق واحتلاله أحدثت تغييراً جيوستراتيجيا هائلاً في المنطقة والعالم"[10]،

إضافة إلى ذلك إن الأهمية الإستراتيجية التي أكسبت العراق هذا القيمة تنبع من طبيعة العلاقة مع الدول المجاورة أولا ،وطبيعة المنطقة وحساسيتها ثانياً، فمن حيث الأولى فان العراق يقع ضمن دائرتين ، الأولى هي دول الجوار المباشر، والدائرة الثانية هي الدائرة الإقليمية التي تمثل باقي دول الخليج وإسرائيل ومصر[11]، إما الأهمية التي انعكست على الجانب الاستراتيجي ،هي إن العراق لابد إن يكون فاعلاً وعنصر توازن في المنطقة بين دول متمايزة من حيث القوة في ظل تنافس سياسي شديد بين الدائرتين ،وحتى بين إطراف الدائرة الواحدة، ففي التنافس لعب العراق دوراً إقليميا واضحاً، فقد كان حاضرا للحد من توسع دول على حساب غيرها كما الحالة بين دول الخليج وإيران، إذ أعطت ميزة الموقع للعراق إن يكون الطرف الموازن لإيران[12]، إما من حيث النقطة الثانية فان حساسية المنطقة جاءت بسبب التوجهات والطموحات السياسية والإستراتيجية لدول المنطقة ،ولاسيما إن موقع العراق ومجاورته لدول ذات قوميات مختلفة وأفكار سياسية متباينة جعلت السياسات القائمة سواء للدول العربية أم غير العربية مبنية على أساس عدم الثقة ولاسيما بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 وأصبح الصراع يدور في هذه المنطقة حول مصالح هذه الدول ودول أخرى خارج المنطقة[13].

وبناء على ماتقدم ،فالعراق بموقعه يُعدّ من الدول ذات المحاور الجيوسياسية –نقطة ارتكاز– للاعبين الجيوستراتيجيين الدوليين والإقليميين، وتنبع أهمية الدول ذات المحاور الجيوسياسية بالنسبة للاعبين الجيوستراتيجيين من ذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه في تحديد

طرق الوصول إلى مناطق مهمة، أو في منع الموارد عن لاعبين مهمين، وكذلك تنبع أهميتها من دورها كمناطق عازلة، إذ يمكن أن تكون الدولة ذات المحور الجيوسياسي درعاً دفاعياً لدولة حيوية ما، وفي أحيان أخرى يمكن القول: إن مجرد وجود مثل هذه الدولة ذات المحور الجيوسياسي يعني: حدوث تأثيرات سياسية وثقافية مهمة جدا في لاعب جيواستراتيجي آخر ذي فاعلية اكبر[14].

وهذه الحقيقة يؤكدها ويثبتها التاريخ السياسي لدول منطقة الشرق الأوسط ،لطالما أن الدول ذات المحاور الجيوسياسية تتأثر بالدول الفاعلة أو الناشطة جيواستراتيجياً، فإن تفاعلات وأدوار دول المشرق العربي والخليج العربي مرتبطة بقوة ونفوذ تأثير اللاعبين الجيواستراتيجيين من الخارج القريب إيران وتركيا، ومن الخارج البعيد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فدول المشرق العربي والخليج العربي منذ تأسيسها كانت مرتبطة بدول ناشطة جيواستراتيجياً، إقليمياً (تركيا، وإيران)، ودولياً (فرنسا وبريطانيا) قبل الحرب العالمية الثانية، و(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) خلال مرحلة الحرب الباردة، ومن ثم (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) فيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: تحديات الموقع البحري للعراق

من خلال بيانات الجدول (1) يمكن دراسة خصائص الجبهة البحرية للعراق وما هي التحديات الأمنية التي يعاني منها العراق جراء هذا الموقع وهي[15]:

1. يبلغ طوال ساحل العراق على الخليج بنحو (58 كلم)، وفي حالة مقارنته بالنسبة للمجال البري للدولة يتضح إن نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة تبلغ حوالي (1 : 7535)، وهذا يعني إن كل واحد كيلومتر من الساحل يقابله نحو (7535كلم 2) من المجال البري، وبمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار الذي يبلغ (1 : 363)، يتضح إن طول ساحل العراق البحري محدود وصغير جداً بالنسبة لمجاله البري، وهو ما يجعل الغالبية من أجزاء الدولة لا تتمتع بميزة القرب من البحر.
2. تبلغ المساحة الإجمالية للمجال البحري العراقي في حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة* بنحو (700كلم)، وبقياس طول الشاطئ العراقي بالنسبة لها

يتضح إن نسبة طول الشاطئ إلى مساحة المجال البحري تبلغ حوالي (1 : 12) إي إن كل واحد كيلومتر من الشاطئ يقابل نحو (12كلم 2) من المجال البحري، وبمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار والذي يبلغ (1 : 46) نجد إن المجال البحري العراقي محدود المساحة، مما يدل على محدودية درجة الانتفاع العراقي بالبحر في المجالات العسكرية والاقتصادية.

جدول (1)

خصائص الجبهة البحرية للعراق مع دول الجوار

ت	الدولة	المجال البري كم 2	المجال البحري كم 2	طول الساحل كم	مؤشر البحرية*[17]	الترتيب
1	العراق	438317	700	58	0.0016	7
2	تركيا	770760	236600	7200	0.3030	2
3	سوريا	184050	10300	193	0.0556	5
4	الأردن	91971	700	26	0.0076	6
5	السعودية	1960582	186200	2640	0.0950	3
6	الكويت	17820	12000	499	0.6734	1
7	إيران	1636000	602200	13056	1.2306	4
المجموع		1280721.2	368557.1	7387.2	0.97629	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2011، ص 2.
- فتحي محمد مصلحي، خريطة القوة السياسية وتخطيط الأمن القومي، الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2001، ص 51.
- رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق (دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، ص 368.

3. يوجد تفاوت هائل بين مساحة كل من المجال البحري والمجال البري للعراق، حيث تبلغ نسبة الأول إلى الثاني حوالي (1 : 684)، ويعني ذلك إن كل واحد كيلومتر مربع من المجال البحري العراقي يخدم نحو (624كم 2) من المجال البحري للدولة، وبمقارنة ذلك بالمعدل العام لدول الجوار والذي يبلغ نحو (1: 7.9)، تتأكد الصفة القارية على موقع العراق بالنسبة لليابس والماء وبالتالي

محدودية درجة المنفعة البحرية له بسبب قلة تداخل اليابس والماء مع مساحة الدولة من اليابس.

4. تبلغ قيمة مؤشر البحرية للعراق نحو (0,0016) وهي قيمة صغيرة جعلت الدولة تحتل المركز الأخير مقارنة بدول الجوار، والتي تبلغ قيمة متوسط البحرية فيها حوالي (0,1136)، وبمقارنة قيمة المؤشر العراقي مع الدول المطلة الخليج العربي(إيران والكويت) والدائم الاحتكاك معها لتوسيع جبهته البحرية، حيث بلغ في الكويت اصغر دول الجوار مساحة وسكاناً نحو (0,6734) إي ضعف مؤشر البحرية في العراق بنحو (450) مرة، وفي إيران بلغ نحو (0,0944) إي ضعف حالة العراق بنحو (95) مرة ويعني ذلك إن هذه الدول تتمتع بمزايا بحرية أفضل بكثير من العراق، انعكست على مجمل حياتها الاقتصادية والسياسية.

ثالثا: تحديات خصائص موقع الجوار الجغرافي

يقصد بهذه الخصائص السمات الجغرافية والمعطيات المكانية التي تميز الدولة وتحدد علاقاتها في محيطها الإقليمي مع دول الجوار، ويرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات، هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الناجمة من الموقع المجاور، والتي يمكن إن تتعرض لها الدولة جراء خصائص ذلك الموقع، إي هي مقاييس نظرية تعطي للدولة دلالات بوجود تهديدات محتملة من دول الجوار ضد سيادة الدولة وكيانها الإقليمي[18]، ويمكن دراسة خصائص الموقع المجاور للعراق من خلال بيانات الجدول (2).

1. يبلغ عدد دول الجوار للعراق ستة دول، وكل دولة من هذه الدول الست يقابلها حوالي (73000كم 2) من مساحة العراق، وهذا يعني إن كل دولة من هذه الدول الست المجاورة للعراق يقابلها نحو (17%) من مساحة العراق، ولأن الأصل في الجغرافية السياسية كلما زاد عدد الدول المجاورة لدولة ما كلما زادت الأعباء الملقاة على عاتق هذه الدولة، لقاء تحملها مسؤولية إدارة شؤون الجوار مع هذه الدول المتباينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لذا فان العراق يتحمل أعباء كبيرة في إدارة علاقته مع الدول المجاورة له، ويدل ذلك على ارتفاع قيمة مؤشر ثقل الجوار

الذي بلغ في حالة العراق (83%)، وذلك نتيجة لزيادة عدد الدول التي تشترك معه في الحدود.

2. ومن المؤكد إن دولة شبه حبيسة كالعراق، ولها هذا العدد الكبير من دول الجوار، لابد وإنها تتحمل أعباء جسيمة في إدارة شؤونها مع الدول المجاورة وذلك نتيجة لطول امتداد حدودها البرية لنحو (3631)، وحيث إن طول الحدود بحد ذاته يعمل كمحفز للاحتكاك ومحرض عليه، خاصة وانه قد بلغ مؤشر احتكاك الحدود في العراق أكثر من (78%) وهو مؤشر مرتفع للغاية، يدل على احتمال كبير لقيام علاقات متوترة بين العراق ودول جواره، ويؤكد ذلك حساب كثافة الحدود لكل مئة كيلومتر مربع من المجال البري للدولة، وهي تبلغ في حالة العراق (0,83 كم/ 100 كم 2) وهي تعد كثافة مرتفعة قياساً لبعض حالات الدول المجاورة التي تفوق العراق من حيث المساحة فهي تبلغ (0,33 / 100كم 2) في إيران و (0,23/ 100 كم 2) في السعودية و (0,34 كم/ 100كم 2) في تركيا وهذا يؤكد ثقل أعباء الجوار والتي يفرضها الموقع المجاور.

3. ويضاعف من أعباء طول الحدود البرية على العراق قلة الوعاء الدفاعي بالدولة وبالتالي قلة عدد السكان المنوط بهم إدارة هذه الحدود وحمايتها، فقد بلغ مؤشر الوعاء الحدودي في العراق نحو (1350 نسمة/ كم) وهذا يعني إن كل كيلومتر من الحدود العراقية يقف خلفه (1350) مواطن عراقي من الذكور في الفئة العمرية (15–49سنة) والقادرين على حمل السلاح، وفي المقابل تبلغ قيمة هذا المؤشر في بعض الدول المجاورة مثل تركيا (6722 نسمة / كم) وهذا ما يعادل خمسة إضعاف العراق تقريبا، وإيران (2831 نسمة/ كم) وهو ما يعادل أكثر من ضعف المؤشر العراقي تقريباً).، ويفهم من ذلك إن طول الحدود البرية المشتركة قد ساهم في انخفاض قيمة مؤشر الدفاع الحدودي للعراق على الأقل بالنسبة لبعض الدول المجاورة التي تفوق العراق في مقدرات القوة الإقليمية كتركيا وإيران.

4. ومما يزيد من أعباء الموقع المجاور للعراق قلة الموقع الإقليمي للمجال البري العراقي، والذي بلغ نحو (373كم) وهذا يعني إن المجال البري للعراق مكشوف إمام جيرانه الأقوياء.

5. وإذا ما أوجدنا الانحدار السكاني للعراق مع دول الجوار ونعني به النسبة بين مجموع سكان الدولة ومجموع سكان الدول المجاورة[19]، ندرك الأعباء التي يفرضها الموقع المجاور على العراق من خلال ظاهرة عدم التوازن السكاني بين العراق ودول جواره، فطبقاً لبيانات الجدول (2) قد بلغ إجمالي عدد سكان العراق (32 مليون نسمة) في حين بلغ مجموع سكان الدول الست المجاورة نحو (189 مليون نسمة) وذلك يعني إن مؤشر الانحدار السكاني يبلغ (1 : 7,3) إي إن حجم الجارات الست يمثل أكثر من سبعة إضعاف حجم سكان العراق وهو ما يمكن وصفه بأنه انحدار سكاني شديد وغير متكافئ يزيد من أعباء الحدود البرية الطويلة مع ست دول مجاورة.

ولابد من الإشارة هنا إلى العلاقة التأثيرية بين المقوم البشري (عددالسكان)والمقوم العسكري،فالمقوم العسكري هو إحدى معطيات القوة لوزن الدولة الجيوبوليتيكي، وهو ذو علاقة تأثيرية ومتداخلة مع المعطى البشري ،كونه يعتبر المرتكز الأساس في بناء القوة العسكرية وفعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار للدولة[20]، فالحجم الكبير للسكان هو الركيزة الأساسية لبناء جيش قوي كونه المستودع الذي يزود الدولة بالقدرة على التعويض لما قد يصيب الجيش من خسائر في حالة الحرب،حيث إن النصر العسكري مرهون بما يمكن حشده من المقاتلين في جبهات القتال ،فضلا عن القوة التكنولوجية ورصانة الجبهة الداخلية .

ومن خلال ماتقدم نجد إن الموقع الجغرافي للعراق فرض عليه مجموعة من التحديات أبرزها:

1. إن الدولة شبه القارية التي تشترك بحدود سياسية مع عدة دول كالعراق، تجعل من احتمال تعرضها للخطر أمرا وارد من أكثر من دولة في آن واحد، لذا يجب إن تسعى الدولة إلى توسيع تنظيم قوات مسلحة برية ذات قابلية حركة

كبيرة تسهل عمليات المناورات بأقصر وقت ،والتي تتمثل بتنظيم تشكيلات واسعة من الفرق المدرعة والإلية والقوات المحمولة جواً، إضافة إلى ذلك إن تنظيم قوة جوية تؤمن موقف جوي ملائم مع دفاع جوي فعال له أهمية كبيرة لمعالجة تهديد أكثر من دولة في آن واحد[21]، إضافة إلى ذلك إن موقع العراق بين قوتين إقليميتين طامحتين في القيادة الإقليمية (تركيا وإيران) تضيف أعباء دفاعية على العراق .

2. طول الحدود عامل خطر يهدد امن الدولة وخاصة إذا ما ترافق مع ذلك عدم توافق سياسي مع الدول المجاورة كحالة العراق، عليه يجب إن تسعى الدولة إلى تنظيم قوات مسلحة قوية من مختلف الصنوف لإغراض الدفاع، وإيصال رسالة عسكرية مفادها إن الدولة قادرة على صد الهجوم ضد المصالح الحيوية.

3. يلعب الموقع الجغرافي دوراً كبيرا في بناء عقيدة الدولة العسكرية لأنه يحدد حجم القوات المسلحة ونوعها التي تؤمن لها تحقيق سيادة كاملة ضد كافة إشكال الضغوط والتدخلات الخارجية وتحقيق الأمن الوطني للدولة، لذا فرض الموقع الجغرافي تحدياته العسكرية تجاه بناء المنظومة العسكرية للدولة العراقية بفعل الجوار الجغرافي .

4. تتطلب المساحة الواسعة والمتنوعة طبوغرافياً (جبال، سهول، هضاب، صحاري)، إلى إعداد قوات مسلحة ذات قابلية حركة جيدة وصنوف متعددة بحسب البيئة الطبوغرافية، لذا نجد من الضرورة تنظيم قوات عسكرية عراقية برية تركز على التشكيلات المدرعة والإلية والقوات المحمولة جواً لإمكانيتها على المناورة الواسعة ،ومن ثم معالجة إي تهديد في إي اتجاه من الحدود، إضافة إلى ذلك إن تنظيم قوات برية فعالية واستخدام التقنيات الحديثة في الإنذار المبكر يعطي لهذه القوات المرونة في الحركة فضلاً عن السرعة وحماية الحدود [22].

جدول (2)

خصائص موقع العراق مع دول الجوار

الدولة	المجال البري كم 2	السكان(مليون نسمة)	الحدودالبرية كم	عددول الجوار	الوعاء الدفاعي (مليون[23])	مؤشر احتكاك الحدود* (نسمة)	مؤشر ثقل الجوار **	مؤشر الدفاع الحدودي***	العمق الإقليمي****
العراق	437072	32,2	3631	6	4,9	78,3	83	1350	373
تركيا	770760	71,3	2648	8	17,8	75,5	84,5	6722	495
سوريا	184050	18,1	2253	5	3,7	77,8	80	1644	242
الأردن	91971	5,4	1635	5	1,2	90,4	80	734	171
السعودية	1960582	23,3	4431	7	5,2	94,7	85,7	1174	790
الكويت	17820	2,5	462	2	0,7	93,5	50	1515	75
إيران	1636000	68,2	5440	8	15,4	76,3	87,5	2831	721

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2011، ص 2.
2. فتحي محمد مصيلحي، خريطة القوة السياسية وتخطيط الأمن القومي، الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2001، ص 51.
3. رضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق (دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، ص.

رابعاً: تحديات شكل الدولة العراقية

يقصد بمصطلح شكل الدولة هيئة اقليم الدولة الذي تنتظم في إطاره المساحة السياسية والغرض من دراسة الشكل في الجغرافية السياسية هو التعرف على مدى تماسك المنطقة السياسية واتصال أجزائها بعضها ببعض، إذ كلما زاد تماسك المنطقة السياسية كلما زاد ذلك من قوة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها، كما إن للشكل أهمية للدفاع عن الدولة وإدارة شؤونها الداخلية[24].

وشكل الدولة العراقية يبدو وكأنه يميل إلى الشكل المثلث، ويوصف بأنه يشبه شكل القمع في دلالة على اقترابه الشديد من الشكل المثلث، إضافة إلى ذلك فان شكل الدولة

العراقية يميل إلى غلبة امتداده الطولي، إذا ما قدرناه بالعرض، ويبرز ذلك باختلاف المسافة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب والذي يضعنا إمام حقيقة مفادها عدم التجانس في إبعاد شكل مساحة العراق التي يزداد طولها بدلالات معلومة، فالمسافة بين مدينة زاخو في الشمال والفاو في الجنوب تصل إلى (1174 كم)، في حين تبلغ المسافة عرضا بين الرطبة وخانقين (912كم)، وبهذا أصبحت مساحة العراق شبه مستطيلة الشكل، وان الدولة ذات المساحة الممتدة كوضع العراق تمتلك حدوداً طويلة مع جيرانها، وبهذا فان طول الحدود العراقية هي نتاج الشكل ،والتي انعكست سلباً على الأمن الوطني العراقي لاسيما وجود بعض الانبعاجات والنتوئات في شكل الحدود والتي تؤثر في الأمن الوطني [25]، ومن ابرز هذه الانبعاجات والنتوئات هي(انظر خارطة 4) :

1. الانبعاج الإيراني: وهو يمتد داخل أراضي الدولة الإيرانية وبالتحديد في مقاطعتي كرمنشاه وعيلام بمساحة تقدر حوالي (12 كم 2)، إي ما يعادل (2,7 من مساحة العراق)، ومن الناحية الإستراتيجية فان هذا الانبعاج بمساحته الكبيرة وموقعه المميز بالقرب من القلب الحيوي للعراق يعد بمثابة رأس جسر ضخم يسهل على إيران القفز منه على القلب الحيوي للعراق (العاصمة)، خصوصا وإنها لا تبعد عن هذا الانبعاج بأكثر من 120 كم، فضلا عن الوضع الطبوغرافي لهذا الانبعاج والذي يضاعف من خطورته على العراق، بوصفه إقليم جبلي مرتفع يشرف من مواقع حاكمة على إقليم السهل الرسوبي الذي يسهل اختراقه عسكرياً نظراً لاستواء سطحه وخلوه من العقبات الطبيعية التي تعوق تقدم القوات القادمة من هذا الانبعاج نحو بغداد[26].
2. الانبعاج التركي: تقدر مساحة هذا الانبعاج بنحو (200كم 2)، وهو يمتد من الأراضي التركية كجزء من مقاطعة حكارا التي تقع في أقصى جنوب شرق تركيا على الحدود مع العراق وإيران، ويرجع وجود هذا الانبعاج إلى اللجنة الدولية التي كلفتها عصبة الأمم بالقيام بتعيين منطقة الحدود بين دولتي العراق وتركيا في عام 1924[27]، إلا إن هذا الانبعاج بموقعه النائي بعيداً عن نواة الدولة العراقية وطبيعته التضاريسية المعقدة لا يشكل خطراً على الدولة من الناحية الإستراتيجية نظراً لصعوبة

اجتيازه واختراقه، إما العيوب فان هذا الانبعاج يمكن إن يكون ملاذا أمنا للجماعات المتمردة.

3. نتوء البصرة: ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد في جنوب شرق العراق على رأس الخليج العربي بمساحة تقدر بنحو (7225كم 2) إي ما يعادل (1,6%) من مساحة العراق ، ويبدو هذا النتوء على هيئة مثلث تمتد قاعدته بطول (160كم) تقريباً من هور الحويزة على الحدود مع إيران إلى بلدة الرومالا على الحدود مع الكويت، إما ضلعيه الآخرين ،فيتبعان خطي الحدود العراقية الإيرانية من ناحية والحدود العراقية الكويتية من ناحية أخرى، ويلتقي هذان الضلعان في ناحية حوز القفلة الواقعة بقضاء الفاو، ويمثل هذا النتوء أهمية عظمى للعراق حيث انه المنفذ البحري الوحيد لها الذي يمكن من خلاله الوصول للبحار المفتوحة لنقل السلعة الإستراتيجية للعراق (النفط) فضلاً عن تجارته الخارجية[28].

4. وعلى الرغم من أهمية نتوء البصرة بالنسبة للعراق إلا إن وضعه كاسفين مغروس بين إيران والكويت جنوباً يمثل في حد ذاته عيباً جيوستراتيجياً في شكل الدولة العراقية، إذ يحملها عبئاً دفاعياً جسيما نظراُ لقابلية هذا النتوء الأرضي للسقوط في يد القوات التي تهاجمه بوصفه منطقة ذات طبيعة سهلية يمكن السيطرة عليها وحرمان العراق من منفذه البحري، كما انه يمكن اختراقه بسهوله والوصول للقلب العراقي، وقد بدا ذلك واضحاً خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان هذا النتوء بمدنه وموانئه احد الاهداف الاستراتيجية للقوات الايرانية، كما انه مثل محوراً مهما للهجوم الرئيسي للقوات الامريكية للوصول الى العاصمة بغداد في عام 2003 في حرب الخليج الثالثة[29].

5. نتوء الرطبة: يقع هذا النتوء في غرب العراق (المنطقة الغربية) التي تعد جزءا من الهضبة الصحراوية وتبلغ مساحته نحو (37000كم 2) إي ما يعادل (8,5%) من مساحة العراق، ويتخذ هذا النتوء شكل شبه المنحرف ، تمتد قاعدته الكبرى على امتداد خط طول (41) شرقاً بدءا من مدينة القائم على الحدود العراقية السورية عند مدخل نهر الفرات للأراضي العراقية حتى وادي صفاوية على الحدود

العراقية السعودية، إما الإضلاع الثلاثة الباقية، فهي تتفق مع الحدود العراقية السعودية في الشمال والحدود العراقية الأردنية في الغرب والحدود العراقية السعودية في الجنوب[30].

ويمر بهذا النتوء الطريق الدولي الذي يربط العاصمة بغداد بالعاصمة الأردنية عمان من ناحية، والعاصمة السورية دمشق من ناحية أخرى، ويمثل هذا الطريق منفذ حيوي ورئيسي للسلع والتجارة العراقية إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، ومن الناحية الإستراتيجية يمثل نتوء الرطبة منطقة عسكرية مهمة لكثرة القواعد الجوية والمطارات العسكرية بالقرب من الحدود الأردنية.

إلا إن ذلك النتوء يمثل عيباً جيوستراتيجيا في هيئة الدولة، لكونه منطقة بعيدة عن القوات العراقية، ومخلخلة سكانياً ،ومغروسة بين ثلاث دول ،على إن مظاهر السطح به غير معقدة وبسيطة ويحتوي على وديان تمتد بين العراق والدول المجاورة (الأردن، السعودية، سوريا) وهذا يجعل مهمة القوات التي تهاجم ذلك النتوء مهمة سهلة في حين يكلف الدولة اعباءا كثيرة في الدفاع عنه، لذا فان من السهل سقوطه واختراقه بهدف الانطلاق منه وتهديد استقرار الدولة، وقد بدا ذلك واضحاً عندما اتخذت القوات الأمريكية عام 2003 من ذلك النتوء محوراً لاختراق المجال البري العراقي من الغرب بهدف الوصول إلى العاصمة بغداد، فضلاً عن ذلك فقد اتخذت التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة، وتنظيم داعش) من ذلك النتوء معسكراً لعملياتها الإرهابية تجاه المدن العراقية للأسباب المذكورة أعلاه[31].

3. نتوء بنجوين: وهو عبارة عن نتوء جبلي أدى إلى امتداد السيطرة الإقليمية للعراق عبر الحدود الجبلية في منطقة بنجوين ،لأنه سمح للدولة بان تمتد بحدودها فيما وراء مرتفعات ذلك النتوء، وهذا يساعد الدولة كثيراً في الدفاع عن أراضيها بسهولة، ويقع هذا النتوء في شمال شرق العراق، كجزء من محافظة السليمانية، وهو يشغل مساحة تقدر بنحو (300كم 2)، ويتخذ من هذا النتوء شكل يشبه المثلث تمتد قاعدته بنحو (100كم)، من بلدة بيارة في الجنوب من مدينة بنجوين حتى بلدة كنارو في الشمال منها على الحدود مع إيران، وضلعاها الآخران يسيران مع الحدود الإيرانية حتى يلتقيان في بلدة بكياورعلى الحدود مع إيران[32].

ونظراً لان هذا النتوء جزءاً من المنطقة الجبلية بشمال العراق، فان سطحه يتميز بصفة عامة بالتعقيد الشديد بجانب تعدد مظاهره مابين الجبال وأوديه نهرية صغيرة، تمثل روافد لنهري العظيم وديالى، وعلى الرغم من تعقد مظاهر السطح بذلك النتوء وما تمثله من صعوبة إمام حركة القوات المهاجمة له وسهولة إمام القوات العراقية المدافعة عنها، إلا إن وضعه كاسفين مغروس داخل الأراضي الإيرانية التي تحيط به من ثلاث جوانب يشكل في حد ذاته عيباً جيوستراتيجياً في شكل الدولة، ويجعله دائما عرضة للسقوط في يد القوات لمهاجمة من الجانب الإيراني، خاصة وان القوات المهاجمة تتمتع بمواقع ذات مزايا طبوغرافية متحكمة حول هذا النتوء، فضلاً عن ذلك فان حقول النفط العراقي في كركوك قريبة من هذا النتوء[33].

وبناءاً على ذلك ،يمكن القول إن شكل الدولة العراقية يحمل تحديات جيوستراتيجية تعوق الدولة عن أداء وظائفها خاصة في الجانب الدفاعي والاستراتيجي، أكثر من الفرص والمزايا التي يوفرها، لذا يعد الشكل إحدى قوى الطرد الطبيعية التي تهدد تماسك الدولة ووحداتها الإقليمية.

(خارطة (4

النتوءات والانبعاجات في الدولة العراقية

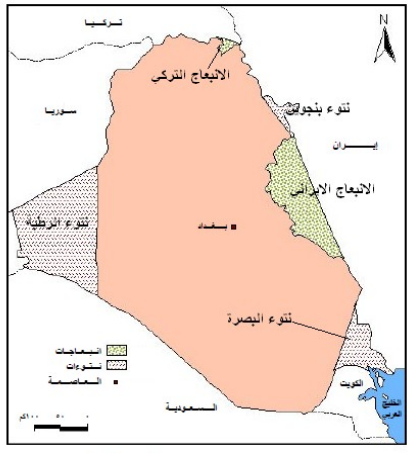

من عمل الباحث بالاعتماد على:-

1- رضا محمد السيد سليم ،الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ،كلية الاداب ،جامعة الزقازيق ،مصر،2008،ص 210.

خامسا :تحديات إدارة الأمن و المناطق (المتنازع عليها)

شكلت مشكلة (المناطق المتنازع عليها) احد أهم القضايا المختلف عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد العام ،2003نتيجة الاختلافات الكبيرة فيما بينهما سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالتسمية أو الدلالة الجغرافية أو طرق المعالجة أو الحدود الإدارية أو إدارة الأمن، سيما وان الدستور العراقي لعام 2005 لم يعرف المناطق (المتنازع عليها) باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة (133/ثانيا) والمادة (140/ ثانيا)[34]، وفي ظل ذلك الاختلاف تبنت بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) موضوع تسوية الحدود الداخلية (المتنازع عليها) من خلال تقرير ممثلها دي مستورا الصادر عام 2008، إذ حدد هذا التقرير المناطق المتنازع عليها بغض النظر عن مدى مقبولية هذا التحديد من قبل طرفي النزاع[35]، وكما مبين في الخارطة (5)، وبذلك برزت العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكان أخطرها تحدي إدارة الأمن في تلك المناطق، وتداخل الصلاحيات الأمنية مابين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، خاصة بعد إحداث حزيران عام 2014 بعد احتلال داعش الإرهابي لمدينة الموصل وبعض المناطق الأخرى ومعظمها يقع ضمن ما يسمى (المناطق المتنازع عليها).

اضافة الى ذلك لا يقتصر تطبيق النظام الفدرالي في العراق على إقليم كردستان فقط، بل يشمل العراق كله بموجب الدستور الدائم لسنة 2005، ويعتمد نجاح النظام الفدرالي وعدم تحوله إلى منزلق سياسي، على القبول به والتعامل معه كنظام يستمد مقومات بقائه من الالتزام بالدستور والقوانين المتعلقة بتوزيع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الأقاليم، وعلى أساس قوة الحكومة الاتحادية، وقوة الحكومات المحلية للأقاليم والتوازن بينهما، ومصدر القوة والتوازن هو الدستور الواضح في نصوصه وتحديده للاختصاصات والصلاحيات والتزام الجميع به[36].

ويفرض تبني الدولة للنظام الفدرالي توافر ضمانات دستورية وقانونية واضحة، وتوزيع لاختصاصات ووظائف السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للأقاليم، ويحقق الالتزام بالدستور وعدم خرقه بتجاوز حدود

الاختصاصات سواء من قبل الحكومة الاتحادية، أو الحكومات المحلية للأقاليم، التوازن الذي يضمن استمرار النظام الفدرالي والحفاظ على وحدة الدولة[37].

وقد راعى الدستور العراقي لعام 2005 مسالة توزيع الصلاحيات وعدم تداخلها، اذ أشارت المادة (121) من الباب الخامس من الدستور الدائم إلى منح سلطات الأقاليم صلاحية ممارسة الاختصاصات التي لم ينص الدستور الفدرالي عليها ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الفدرالية، وقد حددت المادة (110) من دستور العراق الدائم لسنة 2005 اختصاصات السلطات الاتحادية بالآتي[38]:

- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.
- وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه.
- رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته.
- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان.
- تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي.
- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.
- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.
- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقا للقوانين والأعراف الدولية.
- الإحصاء والتعداد العام للسكان.

وحددت المادة (114) الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم وكما يلي[39]:

- إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم ذلك بقانون.
- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها.
- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.
- رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.
- رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم.
- رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم.
- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعاً عادلاً لها وينظم ذلك بقانون.

وتبدو صياغة المادة (113) من الدستور والمتعلقة بإدارة المواقع الأثرية، والآثار والمخطوطات، والمسكوكات، والأبنية التراثية، كأنها مضافة للاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم الواردة في المادة (114)، إذ جاء في المادة (113) أن إدارة هذه المواقع تجري بالتعاون مع سلطات الأقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون[40]، ولم يصدر هذا القانون وتخلق مثل هذه الصياغات غير الواضحة والتي تتداخل بها الاختصاصات والصلاحيات العديد من المشاكل، وهي مدخل للازمات.

وبينت المادة (115) إن كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وعند تنازع القوانين حول الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية، وسلطات الأقاليم تكون الأولوية لقوانين الأقاليم[41]، وهذه الحالة غير مألوفة في النظم الفيدرالية حيث تكون الارجحية للقوانين الاتحادية على قوانين الأقاليم.

وتشير دساتير الدول التي تأخذ بنظام الفدرالية إلى إن الدفاع، ومنظومة الاستخبارات، وشؤون الأمن الوطني هي من اختصاصات السلطة الاتحادية بوصفها من مظاهر قوة الدولة ووحدتها، لعلاقتها الوثيقة ببناء وتنظيم المؤسسة العسكرية وقواتها الثلاث البرية والجوية والبحرية، وتسليحها وتدريبها، ويُعدّ الرئيس الأمريكي في النظام الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال القائد العام للقوات المسلحة ويتولى مسؤولية رئاسة مجلس أركان الحرب، ومجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب، كما يُعين ويعزل كبار القادة العسكريين، وتدخل مسألة إعلان الحرب ضمن اختصاص الكونغرس، حيث يقدم الرئيس رسالة إلى الكونغرس يطلب فيها إعلان الحرب، كما أناط القانون الأساسي الألماني شؤون الدفاع بالسلطة الاتحادية حصراً[42].

وقد وضع دستور العراق الدائم لسنة 2005 شؤون الدفاع والأمن ضمن اختصاصات السلطة الاتحادية، ويدخل ضمن هذه الاختصاصات وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، وإنشاء القوات المسلحة وإدارتها وخضوعها للسلطة المدنية دون التدخل بالشؤون السياسية، أو في عملية تداول السلطة، ويمارس رئيس مجلس الوزراء مهام القائد العام للقوات المسلحة، وترتبط به جميع الوزارات الأمنية وأجهزة المخابرات والاستخبارات، ويقع ضمن اختصاصاته تعيين أصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الأمنية بعد موافقة البرلمان[43].

وتثير مسألة تطبيق الاختصاصات والصلاحيات الأمنية المشار إليها آنفاً والمنصوص عليها في الدستور عند حدوث تقاطع، أو تعارض بين الحكومة الاتحادية، والحكومة المحلية لإقليم كردستان بوصفه الإقليم الوحيد في النظام الفدرالي العراقي حالياً، تساؤلات وملاحظات وكما يأتي:

- أشارت المادة (110) من دستور العراق الدائم إلى إن وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، وإنشاء القوات المسلحة التي تتولى حماية وضمان امن حدود العراق والدفاع عنه، تقع ضمن اختصاصات وصلاحيات الحكومة الاتحادية، في حين منحت المادة (121/ خامسا) حكومات الأقاليم سلطة إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم مثل الشرطة والأمن وحرس الإقليم، وفي ذلك عدم وضوح وتداخل في المادتين ويتطلب الأمر

التوضيح، ذلك إن حماية حدود العراق لا تقع على عاتق وزارة الدفاع فقط بل تتحمل وزارة الداخلية الاتحادية جزءاً من مسؤولية الدفاع عن حدود البلد من خلال قوات الحدود التابعة لها، ومن ثم ستكون من ضمن اختصاصات سلطة الأقاليم وهنا تبرز الحاجة إلى إن تكون قيادة قوات الحدود قيادة اتحادية لكي تصبح مسألة الدفاع عن كل حدود العراق ضمن اختصاصاها بالتعاون مع الجيش[44].

- عدم وضوح مصطلح حرس الإقليم وواجباته في الدستور الذي أثرت على عملية كتابته طبيعة الظروف السياسية في تلك المرحلة التي أتسمت بالسعي لشرعنه الوضع القائم في إقليم كردستان، فجاء ذكر حرس الإقليم لإضفاء الشرعية على وجود قوات البشمركة الكردية، ويبرز هنا تساؤل عن وظيفة حرس الإقليم ودوره في الوقت الذي أشار فيه الدستور العراقي إلى أن حماية الحدود الدولية والدفاع عنها هي من مهام الحكومة الاتحادية، ولا يقتصر هذا التساؤل على وظيفة حرس الإقليم في إقليم كردستان فقط، بل يطال الأقاليم التي ستنشأ مستقبلاً وهو أمر نص عليه الدستور، ويزداد عدم الوضوح والغموض في الأقاليم التي لا توجد لها حدود دولية، هذا من جانب ومن جانب آخر يوجد في مشروع دستور إقليم كردستان نص في المادة (65/ ثاني عشر)، يمنع دخول القوات المسلحة الاتحادية العراقية إلى الإقليم دون موافقة برلمان كردستان، والمفروض إن للقوات المسلحة الاتحادية حرية الحركة على كامل التراب العراقي لأجل القيام بدورها في الدفاع عن البلد، وهذا الوضع يقود في الحقيقة إلى وجود جيشين بعقيدتين وتنظيمين عسكريين مختلفين داخل حدود الدولة الواحدة ونظامها السياسي ومن شأن ذلك إضعاف الدولة وسوء إدارة الأمن فيها خاصة عندما يكون هناك استقلال في التمويل وفي القيادة والسيطرة[45].

ومن الأمور التي تتعارض مع مبدأ وحدة القيادة في جيوش الدول الفدرالية ما ورد في المادة (65/ ثالث وعشرون) في مشروع دستور إقليم كردستان، إذ منحت هذه المادة رئيس الإقليم صلاحية منح الرتب العسكرية لضباط الإقليم، ووصفت المادة (60) رئيس إقليم كردستان بالقائد العام لقوات حرس الإقليم، ويتعارض كل ذلك مع مبدأ وحدة وتكامل منظومة الأمن الوطني المتعارف عليه في كل الدول سواء كانت فدرالية، أم غير فدرالية[46].

إن إقامة أقاليم مستقبلية في العراق حق دستوري نصت عليه المادة (119) من دستور العراق الدائم لسنة 2005، فهل يعني ذلك أن لكل إقليم حرس خاص به؟ مع العلم إن الدستور لم يحدد المرجعية والارتباط العسكري، ولا واجبات حرس الإقليم، وهل ستكون الاختصاصات والصلاحيات والتنظيم العسكري والارتباط على غرار ما هو قائم في إقليم كردستان حالياً؟

ويضع هذا الأمر عملية بناء الدولة وأمنها الوطني في مواجهة تحديات جدية ومتعددة حالياً وفي المستقبل، ويتطلب تدارك هذه التحديات تبني عقيدة عسكرية وتنظيم عسكري موحدان في كافة تشكيلات القوات المسلحة، مع توحيد الزى والرتب العسكرية وتنسيق المهام حيث يرمز ذلك إلى الوحدة الوطنية التي تعكس بنية المؤسسة العسكرية والمؤسسات المعنية بالأمن جانباً مهماً من جوانبها فضلاً عن ضرورة تفسير المواد الدستورية المتعلقة بهذه الجوانب بشكل واضح لا لبس فيه لأهمية وجود جيش اتحادي قوي، ومؤسسات أمنية اتحادية قوية، وتعمل معها بتكامل وتناسق القوات الأمنية في إقليم كردستان وفي الأقاليم التي ستنشأ مستقبلاً وعلى وفق الصلاحيات والاختصاصات الدستورية لضمان الاستقرار الأمني والسياسي والحفاظ على وحدة الدولة العراقية[47].

لقد تعددت الخلافات والأزمات التي سادت طابع العلاقة بين الحكومة الاتحادية، وحكومة إقليم كردستان، ومن بين هذه الأزمات، تلك التي وقعت بعد الإعلان عن تشكيل قيادة عمليات دجلة في 3 تموز 2012، التي كُلفت بمسؤولية المحافظة على الأمن ومواجهة الإرهاب في محافظات ديالى، وصلاح الدين، وكركوك، وتضم هذه المحافظات الثلاث (مناطق متنازع عليها)بين المركز والاقليم وكما مبين في الخارطة(5)، ووصف الأكراد تشكيل هذه القيادة بأنه خطوة غير دستورية غايتها فرض واقع يتعارض مع الدستور في المناطق التي تم وضعها ضمن الاختصاص الأمني لهذه القيادة، وأنها تأسست بنوايا وغايات موجهة ضد الأكراد، لتعارضها مع تطبيق المادة (140) من الدستور الدائم، ورد رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي على اعتراضات الأكراد بالرفض، وذكر إن تشكيل هذه القيادة هو إجراء إداري وتنظيمي ضمن الصلاحيات الدستورية، وان لتشكيلات الجيش العراقي حرية الحركة على كل ارض العراق، لان واجب الجيش حماية السيادة الوطنية، ويقع هذا الإجراء ضمن

نطاق حماية الأمن الوطني من الإرهاب، كما أشار إلى إن تحرك قوات البيشمركة في المناطق المتنازع عليها مخالفة دستورية[48]، وتوترت العلاقة بين المركز واقليم كردستان ووصلت إلى حافة الصدام المسلح بين قطعات الجيش وقوات البيشمركة في المنطقة جنوب وجنوب غرب كوكوك.

خارطة رقم (5)

المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

من عمل الباحث بالاعتماد على:-

1- عمر وهيب ياسين ،مشكلة كركوك أنموذج لقضية المناطق المتنازع عليها في العراق ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،2010،ص 34.

كما أبدت قيادات كردية رفضها تشكيل قوات الحرس الوطني في محافظة كركوك الذي طرحته حكومة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي ضمن مسودة مشروع قانون تأسيس الحرس الوطني، الذي نص على تشكيل هذه القوات من أبناء المحافظات العراقية لتتولى مهمة حماية الأمن والاستقرار فيها، وصرح عدد من المسئولين في إقليم كردستان إن قوات البيشمركة تتولى حماية كركوك، وإنها تحمي كل مكونات المدينة وطوائفها دون تمييز، وان

البيشمركة تتكفل بحماية هذه المناطق بالتعاون مع طيران التحالف الدولي كما أشاروا في الوقت عينه إلى بقاء قوات البيشمركة في كركوك والمناطق الأخرى التي دخلتها بعد ترك القوات الأمنية المكلفة بحمايتها لمواقعها إثر استيلاء الجماعات الإرهابية على الموصل وتكريت في حزيران 2014، وان البيشمركة لن تنسحب من هذه المناطق[49].

لقد بدى السجال بين المركز وإقليم كردستان وكأنه يدور بطابع صراعي بين إطراف لا تنتمي لدولة واحدة، وعكس الواقع والفشل والعجز في إدارة الأمن مدى الخلل في كتابة الدستور وعدم وضوحه، وثغراته، وقد شاركت في كتابته إطراف حركتها نوازع ودوافع، بعضهم لم يكن هدفه بناء دولة موحدة، والبعض الأخر كان متلهفاً للوصول إلى السلطة والثروة، ولم يكن هدف بناء الدولة المدنية المعاصرة القادرة على التطور والبقاء في عالم حافل بالصراع، بسبب انعدام الرؤية الإستراتيجية وعدم النضج السياسي، والافتقار إلى مؤهلات وخبرة رجل الدولة، وظهر جلياً دور وأثر كوامن الموروث الاجتماعي في عقلية الغلبة، والميل إلى العنف، والشكوك وانعدام الثقة المتبادلة بالنوايا، والتعصب، وعدم القدرة على الحوار للوصول إلى حلول وسطية، إذ أن الحوار ركن من أركان البناء الديمقراطي، وانعكس ذلك الصراع على طبيعة الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي.

سادسا. الأهمية الجيوسياسية للبادية الغربية وتحديات الفراغ السكاني

تتميز البادية الغربية بخصائص جغرافية جعلتها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في قوة الدولة العراقية لاسيما الفراغ السكاني الذي يعد السمة الأكثر وضوحاً في جغرافية المنطقة ، حيث إن لهذا الفراغ اثأرا سلبية لم تقف عند الناحية الاقتصادية فحسب بل تجاوزتها إلى النواحي العسكرية والأمنية وما سهولة اختراق منطقة الدراسة عسكرياً من قبل القوات الأمريكية عام 1991 وعام 2003 إلا دليلاً على الأثر السلبي الذي يتركه الفراغ السكاني في قوة الدولة العراقية وأمنها الوطني، فضلاً عن استخدام التنظيمات الإرهابية (القاعدة، وتنظيم داعش) لهذه المنطقة في بناء معسكراتها والتنقل بيسر وسهولة من والى العراق عبر الأودية الممتدة من العراق باتجاه الدول المجاورة للبادية الغربية.

1. التوزيع الجغرافي للسكان في المنطقة الغربية

يرتبط التوزيع الجغرافي للسكان بالعوامل الطبيعية التي تحدد نمط استيطانهم ونشاطهم الاقتصادي، ومناخ المنطقة الغربية صحراوي يتصف بالتباين الحراري الكبير بين الشتاء والصيف، وبين الليل والنهار، وتسقط الإمطار في فصل الشتاء وكمياتها قليلة ومتفاوتة بين سنة وأخرى، وكمية المياه السطحية قليلة، عدا المناطق القريبة من نهر الفرات، والمناطق التي تتجمع فيها مياه الإمطار، والسيول خلف السدود التي أُقيمت في بعض المناطق، وعدد من المناطق التي تستثمر فيها المياه الجوفية، والمياه عامل حاسم في نمو المجتمعات السكانية، وقد أدت خصائص المنطقة الغربية إلى نشوء تجمعات سكانية صغيرة في مناطق متفرقة ومتباعدة، ويقوم اقتصاد المنطقة على الرعي والزراعة المحدودة في مناطق صغيرة، وتتسم حياة السكان بالاعتماد على الذات وقد نشأت عزلة وفجوة واسعة بينهم وبين سكان المدن ولم تفلح جهود الدولة التنموية في القرن العشرين في ردم هذه الفجوة لعدم واقعية خطط وبرامج وسياسات التنمية، وتبني الحكومات المتعاقبة آليات مركزية مشوهة أدت إلى تعميق الاختلالات البنيوية وتركز التنمية في محافظات مُحددة دون أخرى وزاد ذلك من حدة التفاوت في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعاناة المنطقة الغربية من الإهمال[50].

والمنطقة الغربية قليلة السكان وكما مبين في الخارطة(5) قياساً إلى مساحتها الواسعة البالغة (177.473) كلم 2 من مجموع مساحة العراق الكلية وتشكل 40% من مساحة العراق ، وبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام 2007 (360.759) نسمة، ويرجع سبب ذلك إلى القصور في المشاريع التنموية والاستثمارية[51].

ولايتناسب عدد سكان المنطقة مع أهميتها وسعة مساحتها وما يتوفر فيها من موارد وثروات طبيعية، فالمنطقة غنية بالفوسفات وحجر الكلس، وخام الحديد، والبوكسايت، ورمال الزجاج، وفيها حقول غاز طبيعي وحقول نفطية اذ قدر الخبراء وجود أكثر من (300) مليار برميل من النفط الخام فيها[52]، كما يولد الفراغ السكاني والتوزيع غير المنتظم للسكان ضغطاً على الموارد في المناطق التي يتركز فيها السكان، في حين تعاني مناطق الفراغ السكاني من الحرمان من الاستثمار الأفضل لمواردها، ويعدّ الفراغ السكاني في المنطقة الغربية أحد معوقات التنمية الاقتصادية حيث يؤثر عدد السكان على استثمار الموارد الطبيعية التي تتطلب

عملية استخراجها وفرة في اليد العاملة، كما إن للفراغ السكاني إبعاد سياسية نتيجة عزلتهم وسكنهم في مناطق متفرقة ومتباعدة تؤدي ضعف ارتباطهم بالدولة وسلطتها، فيضعف شعورهم بالانتماء للوطن ووحدته[53].

2. الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الغربية

تتصف المنطقة بمساحتها الواسعة، وامتدادها جغرافياً في خمس محافظات هي: الانبار، كربلاء، النجف، المثنى، ومحافظة البصرة، وهي محافظات حدودية تعاني كلها من ظاهرة الفراغ السكاني، وعدم توازن توزيع السكان فيها، ويسير خط الحدود في هذه المنطقة بمحاذاة الحدود السياسية للعراق مع أربع دول عربية هي: سوريا، الأردن، السعودية والكويت.

وتشكل المنطقة الغربية جسراً برياً يربط العراق مع عمقه ومحيطه العربي وهي الممر الطبيعي للتنقل من والى العراق، وتساعد طبيعة الأرض المفتوحة على التنقل بشكل واسع وعدم التحدد بالطرق المعبدة لوجود طرق نيسمية عديدة فضلاً عن الوديان المنتشرة فيها، وتقترب المنطقة في قسمها الشمالي الشرقي من العاصمة بغداد القلب السياسي والاقتصادي للدولة العراقية، كما تقترب في قسمها الجنوبي الشرقي من البصرة مركز إنتاج النفط في الجنوب ومنفذ العراق إلى الخليج العربي[54].

وتكتسب المنطقة الغربية أهميتها من الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي جنوب غرب قارة آسيا، إذ تقع ضمن الجسر الأرضي الرابط بين الخليج العربي والبحر المتوسط، وقد أضفى موقع العراق الجغرافي شبه القاري المعزول عن البحار، عدا إطلالة صغيرة على الرأس الشمالي للخليج العربي أهمية كبرى على هذه المنطقة بالنسبة للبلد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، فهي منفذه إلى سواحل المتوسط السورية، ويوفر ذلك بديلاً للعراق عن الموانئ التركية المطلة على نفس البحر، كما أنها تربط العراق بميناء العقبة في الأردن، وميناء ينبع السعودي وكلاهما من موانئ البحر الأحمر، وتوفر المنطقة بهذه المزايا للعراق القدرة على تجاوز الضغوط ومحاولة خنقه عبر غلق مضيق هرمز، فيؤمن الاتصال مع العالم الخارجي لمروره وإرادته وصادراته خاصة النفط.

3. الإبعاد العسكرية والأمنية للفراغ السكاني في المنطقة الغربية

تشكل مناطق الفراغ السكاني مناطق وهن وضعف في الدولة من الناحيتين العسكرية والأمنية، إذ يسهل على إي قوات عسكرية معادية، أو جماعات إرهابية، أو جماعات التهريب والجريمة المنظمة، اختراق هذه المناطق وعزلها عن سيطرة الدولة، حيث يمكن استهداف مناطق التركز السكاني المتفرقة والمنعزلة، وكذلك تكون عملية الاختراق في مناطق الفراغ والتخلخل السكاني امرأ سهلاً لا يواجه اية مقاومة[55]، وتجعل سعة المنطقة، وطبيعتها المفتوحة التي تتخللها الطرق النيسمية العديدة، والوديان والتلال والتموجات التي تساعد على التنقل خارج الطرق المعبدة، وتؤمن الاختفاء، فضلاً عن حدودها الطويلة على امتداد جوار أربع دول عربية، من مهمة تأمينها والدفاع عنها مسألة صعبة، وقد اخترقت القوات الأمريكية هذه المنطقة ووصلت إلى أهداف في عمقها خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، كما سهلت طبيعة المنطقة وخصائصها عملية اختراق وتقدم القوات الأمريكية نحو بغداد لاحتلالها عام 2003[56](انظر خارطة 6)، واستغلت الجماعات الإرهابية هذه الخصائص وسيطرت على مناطق واسعة في محافظة الانبار وامتدت إلى محافظة نينوى، وهنا يبرز الدور المهم للسكان من الناحيتين العسكرية والأمنية، فوجودهم وتوزيعهم المنتظم المتوازن يمثل عائقاً إمام القوات المعادية المهاجمة، وإمام نشاط الجماعات الإرهابية، إذ يمكنهم عرقلة عملية اختراق القوات المعادية وتأخيرها لحين وصول القوات العسكرية المدافعة، ويقدم السكان المعلومات للسلطات عن أي نشاط إرهابي، كما يوفر السكان الدعم للقوات العسكرية والأمنية في القضايا التموينية، بينما يؤدي الفراغ السكاني إلى حصول العدو والجماعات الإرهابية على حرية الحركة والعمل واستهداف مناطق العمق[57].

إن الخصائص الطبيعية للمنطقة والفراغ السكاني الذي تعاني منه وامتدادها الحدودي مع أربع دول عربية مجاورة، فرض أعباء أمنية كبيرة على المحافظات التي تتوزع عليها المنطقة الغربية من العراق، واستغلت الجماعات الإرهابية(تنظيم القاعدة وداعش الارهابي)، والمهربون، والخارجون على القانون هذه الخصائص وجعلوا المنطقة مسرحاً لنشاطهم وملاذاً آمناً لهم، لإثارة العنف والفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني، وهددوا وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية لسهولة تسللهم ودخولهم إلى المنطقة عبر دول الجوار العربية

مستفيدين من الفراغ السكاني وخصائص المنطقة التي يصعب تأمينها والسيطرة عليها من قبل الدولة، لذلك يعزز التوزيع المنتظم للسكان ومعالجة ظاهرة الفراغ السكاني، عملية بناء الدولة ويدعم قدراتها في استثمار الموارد والثروات الطبيعية وتوظيفها للتنمية، ويُمكنها من السيطرة على كل أنحاء إقليمها الجغرافي، وينعكس الفراغ السكاني في المنطقة الغربية سلباً على امن واستقرار الدولة ووحدتها وتماسكها الاجتماعي ويستوجب ذلك النظر جدياً والتخطيط استراتيجياً لمعالجة هذا الخلل والوهن في جسد الدولة العراقية والسعي لتنمية المنطقة واستثمار مواردها لتحويلها إلى عامل قوة للدولة.

خارطة (6)

الكثافة السكانية في العراق

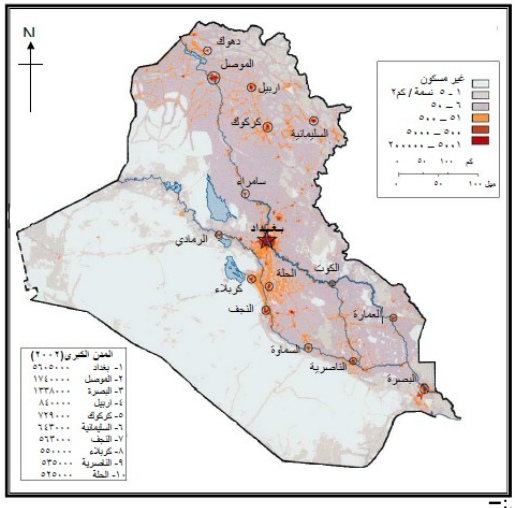

من عمل الباحث بالاعتماد على:-

1- زيد علي حسين،المرتكزات الجغرافية للإستراتيجية الأمريكية في العراق،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية للبنات ،جامعة الكوفة ،2014، ص 100.

خارطة (7)

توغل القوات الأمريكية في حربي الخليج الثانية والثالثة في المنطقة الغربية باتجاه العاصمة بغداد

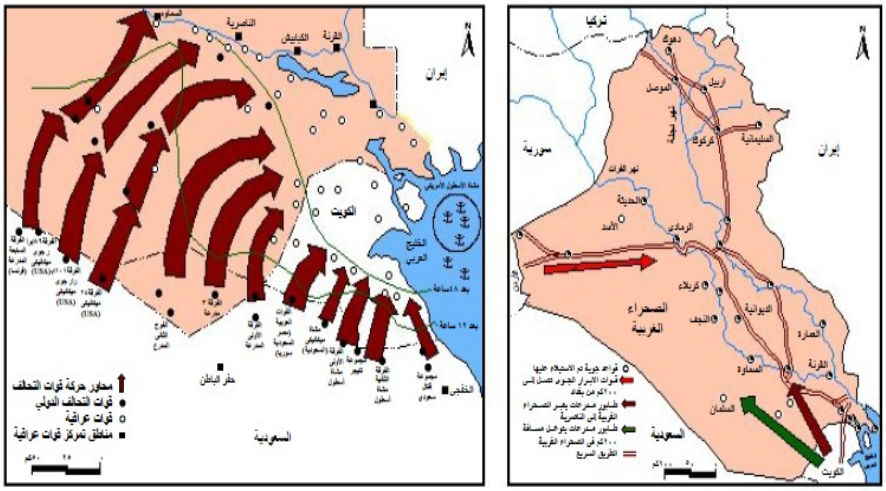

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1- رضا محمد السيد سليم ،الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة ،كلية الاداب ،جامعة الزقازيق ،مصر،2008،ص 210.

وبناءاً على ما تقدم تمثل هذه المنطقة نقطة ضعف واضحة في المركب الطبيعي للدولة العراقية من منظور الإستراتيجية العسكرية، وقد بدا ذلك واضحاً في حرب الخليج الثانية عام 1991 ،وحرب الخليج الثالثة عام 2003، وبذلك يتضح إن هذه المنطقة تمثل عبئا دفاعيا على العراق يسهل اختراقه والوصول بسهولة للعمق العراقي من جهة الغرب، ويعني ذلك إن هذه المنطقة تمثل عيباً جيوستراتيجياً في جسم الدولة العراقية مما يجعلها إحدى قوة الطرد الطبيعية التي تقف ضد قيام الدولة بوظائفها.

فضلا عن ذلك أصبحت هذه المنطقة من أهم مناطق التدريب ومراكز الدعم اللوجستي للجماعات المتطرفة خاصة بعد إحداث حزيران 2014 واحتلال داعش الإرهابي للموصل والعديد من المناطق ، إذ يتم فيها نقل العناصر المهيأة فكرياً لتشكل فيما بعد الجماعات العسكرية، ومن ثم فهي أشبه بمرحلة انتقال بين المنحى الفكري والعملياتي. وهنا ينبغي ملاحظة أن هذه المنطقة من حيث الحيز المكاني تختلف عن مناطق التثقيف والتجنيد، فهي

تستهدف أماكن غير خاضعة لسلطات رسمية لكي تتمكن من نقل عناصرها وتدريبهم بمرونة أكبر،وعادةً ما تكون هذه المناطق ضمن حيز الفراغ السكاني، كما في صحراء النخيب أو مناطق الفراغ السكاني الواسعة في الأنبار والموصل.

الخاتمة

يتفق معظم المختصين في الدراسات الجيوبوليتيكية والأمنية والإستراتيجية على إن إستراتيجية الأمن الوطني لم تعد وسائل وأدوات مجردة أو طموحات خالية من تقدير الواقع، فالوصول إلى الغايات والأهداف الإستراتيجية للدولة ينبغي إن تمر بمراجعة دفاعية وتقدير استراتيجي بحسب الظروف والمعطيات الجيوبولتيكية للدولة، الأمر الذي يسهل عملية التخطيط الإستراتيجي الشامل وإدارة المقتربات الأمنية، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتساهم في التقييم الاستراتيجي للدولة، من خلال دراسة التحديات الجيوبولتيكية المتعلقة بواقع الدولة ومحيطها الجغرافي ولتضع معالجات مدروسة كخيارات متعددة تساعد صناع القرار في تجنب هذه التحديات قدر المستطاع، إذ تحتم التحديات الجيوبولتيكية للأمن الوطني العراقي على القائمين على السلطة توخي الحكمة والتأني في السلوك السياسي الداخلي والخارجي وتبني القرارات على وفق رؤية واقعية وحسابات تجنب البلد هذه التحديات.

حيث أعطت الجغرافيا للعراق ميزة وعبئاً في آن واحد فهو بحكم هذا الموقع داخل بيئته الإقليمية أضفت عليه إن يلعب دورا ويأخذ مكانة إقليمية متميزة، فالدور شأن مغري في العلاقات السياسية الدولية كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة، إلا أنها عبئا عليها حيث يفرض تواتر وتقييم دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر حتى تتكافأ مع متطلبات هذا الدور وتنفيذ الأدوار المستقبلية المرسومة للدولة.

فالعراق قوة اقليمية لايمكن التقليل من شأنها بحكم ما يمتلكه من عناصر القوة الجيوبولتيكية ،الذي سيتمكن العراق إذا ما أحسن استغلالها من بناء قوة إقليمية تضع استقرار العراق والمنطقة ضمن منظور جديد، كونه واحداً من الركائز الأساسية في المنطقة ليس من منظور الهوية المشتركة للمنطقة دينيا وجغرافياً وتاريخيا فحسب ،وإنما

أيضا من خلال توازن القوى في المنطقة التي تشهد حراكا وتجاذبات واستقطابات مثيرة باعتبار إن العراق مثل مركز توازن جيواستراتيجي إقليمي ودولي عبر مراحله التاريخية.
ومن خلال ما تم استعراضه من تحديات جيوبوليتيكية حدت من فاعلية منظومة الأمن الوطني العراقي توصلت الدراسة إلى الأتي:-

1. إن موقع العراق مكنه إن يكون جسراً ارضيا يربط الخليج العربي بسوريا والتي تعد من أهم المداخل الغربية للشرق الأوسط من أوربا ، فضلا عن الأردن الذي يقع على رأس البحر الأحمر، إذ جعل هذا الموقع منه من اقصر الطرق بين جنوب شرق أسيا وغرب أوربا ،وهذا سيؤدي إلى ملاحظتين أساسيتين ،تتعلق الأولى بالاقتصاد العراقي فالموقع البري للعراق واعدم إطلالته على إي شواطئ ساحلية بحرية ستجعله منعزلاً عن العالم الخارجي مما يحرمه من انفتاحه على العالم الخارجي سيما وان العراق لا يملك إي سواحل على البحار المفتوحة، وكل ما يملكه مدخل ضيق يكاد يكون مقفلاً تجعل من الدفاع عنه في منتهى الصعوبة ،ويمكن إغلاقه بسهوله مما يجعل من السهولة بمكان فرض حصار اقتصادي عليه، وهذا ما رتب سهولة محاصرته اقتصادياً عام 1991، كما إن موقعه الجغرافي بالقرب من الخليج العربي من جهة إيران وبالقرب من منطقة الصراع العربي الإسرائيلي من جهة أخرى، جعل العراق في قلب الصراعات الإقليمية والدولية وعلى مدى فترات زمنية متعددة، الأمر الذي يضغط على صانع القرار إذا ما أراد ترصين دور إقليمي فاعل بالعديد من القيود والمحددات الإقليمية والدولية.
2. من جانب أخر فان امتلاك العراق حدود طويلة جعل من عبئ الدفاع عن أراضيه امراشاقا ومرهقاً، ولاسيما إن العراق يمتلك الكثير من المشاكل الحدودية والخلافات حول الموارد المائية مع دول جواره الإقليمي، وبما يفاقم من المخاطر المحدقة بالأمن الوطني العراقي وأمن وسلامة المنطقة، الأمر الذي يلقي بضلاله الثقيلة على طبيعة الأداء السياسي العراقي، وحرية

استقلال الإرادة السياسية العراقية في برامجها السياسية الخارجية، الأمر الذي يرتب انعكاسات مباشرة على طبيعة الدور الإقليمي العراقي.

3. إن شكل الدولة العراقية يحمل تحديات جيوستراتيجية تعوق الدولة عن أداء وظائفها خاصة في الجانب الدفاعي والاستراتيجي أكثر من الفرص والمزايا التي يوفرها، فعلى سبيل المثال تعد المنطقة الغربية نقطة ضعف واضحة في المركب الطبيعي للدولة العراقية من منظور الإستراتيجية العسكرية وقد بدا ذلك واضحاً في حرب الخليج الثانية عام 1991 وحرب الخليج الثالثة عام 2003، وبذلك يتضح إن هذه المنطقة تمثل عبئا دفاعيا على العراق يسهل اختراقه والوصول بسهولة للعمق العراقي في جهة الغرب، مما يجعلها إحدى قوة الطرد الطبيعية التي تقف ضد قيام الدولة بوظائفها ولذلك نجد من الضروة السعي إلى توطين البادية الغربية وتحويلها إلى مناطق متحركة من خلال بناء المصانع ومراكز الإنتاج، لكي تكون ذات حركة بشرية، تساهم في إشعارهم بالانتماء الوطني ،من خلال العمل على إدارة الاستقرار في منطقة البادية الغربية من خلال عمليتي الاستثمار والتنمية من قبل المحافظات المحاذية لمنطقة البادية الغربية التي تعاني من مشكلات أمنية آنية ومستقبلية بسبب انفتاح المنطقة الغربية على محافظاتهم، وبسبب ظاهرة الفراغ السكاني، وتكون عملية إدارة وتمويل التنمية والاستثمار بشكل مشترك بين المحافظات المحاذية، وبأشراف وتخطيط مجلس الوزراء. اضافة الى ذلك العمل على حصر البادية الغربية بكاميرات المراقبة وجعل مركز السيطرة في المحافظات القريبة من أجل تشخيص التحركات المشبوهة داخل هذه المناطق.

4. العمل على تحديد حركة التنقل بين هذه المناطق ودول الجوار، وهذا مايخص المناطق الحدودية من خلال نشر نقاط تفتيش على طول الخط الحدودي.

5. إن ما يزيد من أعباء الموقع المجاور للعراق محدودية المجال البري العراقي، والذي بلغ نحو (373كم) وهذا يعني إن المجال البري للعراق مكشوف إمام جيرانه الأقوياء.

6. تتطلب المساحة الواسعة والمتنوعة طوبوغرافياً (جبال، سهول، هضاب، صحاري)، إلى إعداد قوات مسلحة ذات قابلية حركة جيدة وصنوف متعددة بحسب البيئة الطبوغرافية، لذا نجد من الضرورة تنظيم قوات عسكرية عراقية برية تركز على التشكيلات المدرعة والإلية والقوات المحمولة جواً لإمكانيتها على المناورة الواسعة ومن ثم معالجة اي تهديد في اي اتجاه من الحدود، إضافة إلى ذلك إن تنظيم قوات برية فعالية واستخدام التقنيات الحديثة في الإنذار المبكر يعطي لهذه القوات المرونة في الحركة فضلاً عن السرعة وحماية الحدود.

10. إن التدقيق الالكتروني عبر كاميرات الرصد وطائرات الاستطلاع بالإضافة إلى المخافر الحدودية المنتشرة على طول الخط الحدودي سوف يساعد مراكز الأمن في حصر نشاط الجماعات الإرهابية ويصعب عليها مهمات التنسيق والتنفيذ في آن واحد

11. إن مشكلة المناطق (المتنازع عليها) كانت ولازالت من ابرز التحديات التي تواجه منظومة الأمن الوطني العراقي لذ نجد من الضرورة إن تحل بروح تراعي المصالح العليا للدولة بعيدا عن المصالح الضيقة من خلال الاحتكام الى الدستور والمعالجات القانونية .

المصادر والهوامش

[1] بيير سيليربيه، الجغرافية السياسية والجغرافية الستراتيجية، ترجمة: احمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1988، ص 34.

[2] قاسم الدويكات، الجغرافية العسكرية، ط 2، جامعة مؤتة، الأردن، 2000، ص 76.

[3] صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، ص 11.

[4] R.Hartshorne, Functional Approach In Political Geography, Gassner And Deblij John Willey And Sons, London, 1950, P.134-138.

[5] علي حسين علي، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 (دراسة جيوستراتيجية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص 4.

[6] للمزيد حول هذه الفكرة ينظر: مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 154.

[7] للمزيد ينظر: ظلال جواد كاظم ،الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية للبنات ،جامعة الكوفة،2005،ص 30–ص 32.

[8] للمزيد حول هذه الأفكار ينظرزبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا)، ط 2، مركز الدراسات العسكرية، بيروت، 1999، ص 49–ص 52.

[9] سرمد عبد الستار أمين، العراق بوابة التفكير في الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، العدد 112، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص 41.

[10] نقلاً عن: طالب حسين حافظ، التطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق 2003–2007، مجلة دراسات دولية، العدد 36، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 230.

[11] مصطفى علوي، المكانة الإستراتيجية للعراق، القوة الشاملة للعراق في ظل التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999، ص 86.

[12] احمد إبراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999، ص 119.

[13] مصطفى علوي، مصدر سابق، ص 86.

[14] روبرت د.كابلان ،انتقام الجغرافية مالذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير ،ترجمة ايهاب عبد الرحيم علي ،سلسة عالم المعرفة(420)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،2015،ص 361

[15] للمزيد حول هذا التحليل راجع: فتحي محمد مصي حلي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي (الشرق الأوسط والمنطقة العربية)، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر، 2001، ص 57– ص 64، ورضا محمد السيد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، كلية الآداب،جامعة الزقازيق، مصر، 2008.

[16]* المنطقة الاقتصادية الخالصة: هي ذلك النطاق البحري الذي يجاور شواطئ الدولة ويكون لها فيه حقوقاً خالصة فيما يتعلق باستغلال الثروات ولا تخضع هذه المنطقة لسيادة الدول الشاطئية ولا يجري عليها ما يجري على البحر الإقليمي لأنها تعتبر جزءاً من أعالي البحار وثم اتفاق دولي على إن أقصى امتداد للدولة لا يتجاوز 200 ميل بحري على إن يبدأ القياس من خط القياس، وفي حالة الدول المتقابلة أو المتجاورة كحالة العراق مع إيران والكويت يتم تحديد المناطق الاقتصادية بالاتفاق بينهما، للمزيد راجع: عصام العطية، القانون الدولي العام، مكتبة السنهوري ومكتبة داليا، بغداد، 2011، ص 365.

[17]* * مؤشر البحرية يساوي المجال البحري لكل كيلومتر من الساحل على المجال البري لكل كيلومتر من الساحل، للمزيد انظر: فتحي محمد مصلحي، مصدر سابق، ص 58.

[18] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2003، ص 141.

[19] Valkenbury,s,v,principles of political geography, London, 1971, P.101.

[20] عباس محمد عبد الله، الوزن الجيوبولتيكي وأثره على إستراتيجية الأمن الوطني العراقي، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، بغداد، 2007، ص 109. للمزيد ينظر فوزي حسن حسين ،التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،2013،ص 112.

[21] عدنان عبد الجبار محسن، تأثير العوامل الجيوبولتيكية للعراق على السوق العراقي، هيئة البحوث والدراسات السوقية، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا (الملغاة)، بغداد، 2001، ص 53.

[22] إبراهيم احمد سعيد،مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة ،الأوائل للنشر والتوزيع ،دمشق ،2006،ص 127.

[23]* مؤشر احتكاك الحدود (م ح) = (1– ن ل / م) 100 x حيث ن = عدد سكان الدولة بالمليون نسمة، م= مساحة الدولة كم 2، ل= طول الحدود كم، ويلاحظ انه كلما زادت قيمة المعادل كلما زادت احتمالات الاحتكاك بين الدولة وجوارها.

** مؤشر ثقل الجوار (م ث) = (1– 1/ن) 100 x، حيث ن = عدد دول الجوار، ويلاحظ انه كلما زادت قيمة المعامل كلما زادت أعباء الجوار الملقاة على الدولة والعكس صحيح.

*** مؤشر الدفاع الحدودي (م د) = و د / ل ، حيث د= الوعاء الدفاعي وهو عبارة عن قوة السكان العسكرية ويشير إلى عدد الذكور في الفئة العمرية من (15 – 45)، ل= طول الحدود.

**** العمق الإقليمي وهو نصف قطر الدولة في شكلها الدائري، للمزيد حول ما تقدم من معادلات رياضية ينظر: محمد فتحي مصلحي، مصدر سابق، ص 79.

[24] عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على بعض المفاهيم الجيوبولتيكية، مطبعة اسعد، بغداد، 1977، ص 64.

[25] زيد علي حسين، المرتكزات الجغرافية للإستراتيجية الأمريكية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014، ص 82. للمزيد حول اثر الشكل في قوة الدولة ينظر محمد عبد الغني سعودي ،الجغرافية السياسية المعاصرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة،2003،ص 42.

[26] رضا محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص.

[27] عبد المحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 43.

[28] رضا محمد سليم، مصدر سابق، ص 179. للمزيد حول ذلك ينظر عدنان عبد الجبار محمد ،السوق العسكري العراقي لمجابهة التهديدات المحتملة من دول الجوار،هيئة البحوث والدراسات السوقية ،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا(سابقا)جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ،بغداد ،2002،ص 21.

[29] المصدر نفسه، ص 180.

[30] خطاب سعيد محيميد، الحدود العراقية الأردنية، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص 47.

[31] علي حسين علي، مصدر سابق، ص 123.

[32] رضا محمد سليم، مصدر سابق، ص 181.

[33] عدنان عبد الجبار محسن، ، ص 34.

[34] دستور جمهورية العراق لعام 2005.

[35] هادي حسين محسن، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط والسياسيين البريطانيين، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 101، ص 154.

[36] عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية،العدد 29،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2004، ص 110.

[37] قاسم محمد عبيد، توزيع الاختصاصات الأمنية في الأنظمة الفدرالية (العراق أنموذجا)، ندوة أنظمة الحكم الفدرالية، دائرة البحث والتطوير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2013، ص 2–3.

[38] المادة (110) والمادة (121) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[39] المادة (114) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[40] المادة (113) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[41] المادة (115) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[42] قاسم محمد عبيد، توزيع الاختصاصات الأمنية في الأنظمة الفدرالية (العراق أنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[43] المواد (المادة (9)/ أولا . أ) و (المادة (61)/ خامسا . ج) والمادة (78) و (المادة (80)، خامسا) و (المادة (110) . ثانيا) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[44] المادتان (110) و(121/ خامساً) من دستور العراق الدائم لسنة 2005.

[45] قاسم محمد عبيد، توزيع الاختصاصات الأمنية في الأنظمة الفدرالية (العراق أنموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص 5.

[46] المصدر نفسه، ص 6.

[47] المصدر نفسه، ص 6–7.

[48] الشبكة الدولية للمعلومات في 13 تشرين الثاني 2012 على الرابط:http://ar.shafaqna.com

[49] الشبكة الدولية للمعلومات في 29 كانون الثاني 2015 على الرابط:http://awsat.com/home/artical/196286.

[50] زيد علي حسين ،منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ،جامعة بابل ،،2009،ص 38.

[51] عراك تركي فهد ،الموارد المعدنية في محافظة الانبار وأثرها في قوة الدولة ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية،العدد 2،جامعة الانبار ،2010،ص 64.

[52] عامر هليل جواد ،الأهمية الجيوبوليتيكية لنفط العراق ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ابن رشد،جامعة بغداد،22012،ص 44.

[53] زيد علي حسين ،منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة،مصدر سابق،ص 73

[54] طالب احمد عبد الرزاق، إمكانية استثمار السياحة الصحراوية في العراق ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبهار، 2001، ص 21.

[55] صباح محمود محمد، الهضبة الغربية مشروع تطوير جغرافي ـ عسكري، مجلة كلية التربية، العدد 2، الجامعة المستنصرة، بغداد، 1992، ص 16.

[56]علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص 124.

[57] سعدون شلال ظاهر ،دور السكان في الوزن السياسي للعراق،أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،1996،ص 93. للمزيد حول اثر سكان في قوة الدولة ينظر قاسم الدويكات ،الجغرافيا السياسية ،جامعة مؤته،عمان ،2002،ص 152–156.